

• برل الاشتراك هو سنة
١٠٠ في مصر والسودان
١٥٠ في سائر الممالك الأخرى
نعم الممدد ٢٠ مليا
الاعلانات
يتفق عليها مع الإدارة

الرسالة
بجدة الأسبوعية للعلوم والفنون
ARRISSALAH
Revue Hebdomadaire Littéraire
Scientifique et Artistique

صاحب المجلة ومديرها
ورئيس تحريرها المسئول
أحمد حسن الزيات
الإدارة
دار الرسالة بشارع السلطان حسين
رقم ٨١ - عابدين - القاهرة
تليفون رقم ٤٢٣٩٠

الممدد ٧٨١ « القاهرة في يوم الاثنين ١٤ شعبان سنة ١٣٦٧ - ٢١ يونيو سنة ١٩٤٨ » السنة السادسة عشرة

في النقد التاريخي

للأستاذ عباس محمود العقاد

—*—

مع كفرة الجن في الكهوف والمغاور ، وما كان من تأليه الجن
المسلمين على الجن الكافرين في أيام الدعوة الإسلامية .

فقل في صحتها ما تشاء . قل إنها كذب محض وتوليف من
نسج الخيال ، ولكنك لا يجوز لك من أجل ذلك أن تلقى بها
في سلة المهملات كما يقولون ، لأنها لا تكون من المهملات وفيها
دلالة على شيء كثير ، وفيها بيان للفارق بين « شخصية » على
وشخصية غيره من الشجعان في نظر الناس .

لم ترو أمثال هذه الممارك عن خالد بن الوليد ؟ إن خالدنا
رضي الله عنه كان من أشجع فرسان العرب والإسلام ؛ فليس
اعتقاد الشجاعة في إنسان هو الذي يوحى إلى الخيال أن يتمثله
في تلك الصورة وينسج حوله أشباه تلك الروايات ، ولكنها
الشجاعة وشيء آخر غير الشجاعة ، وهو الإيمان بقدرة غيبية
أو بسر من الإمرار الإلهية يملكه هذا الشجاع ولا يملكه
ذلك الشجاع .

وإذا بلغ من رواية « خيالية » أنها تريك كيف كان بطل
من الأبطال في نظر الناس ، فتلك دلالة نفسية لا تظفر بها في
كثير من صادق الأخبار .

هذه التفرقة بين حجة الرواية ودلائلها هي التي تلاحظها
في إيراد بعض الروايات التي نشك فيها أو تقطع بنفيها ، ولكننا
لا نسقطها من الحساب عند الكتابة عن سيرة عظيم من العظماء
لأنها لا يصح أن تسقط من الحساب وفيها دلالة عليه أو على
نظر الناس إليه .

يشيع في هذا العصر نقد التاريخ ، لأن أبواب التاريخ
على اختلافها قد أصبحت من موضوعات الدراسة الشائعة في
المدارس والجامعات ، وأصبح التعليق عليها من عمل الأساتذة
والطلاب والقراء .

وقد لاحظنا أن نقدة التاريخ عندنا يثبتون وينفون ،
ويصورون ويخطئون ، ويعرضون للروايات والأسانيد بين قبول
ورفض ، وبين ترجيح وتوهين ، ولكن الكثيرين منهم لا يلتفتون
إلى الفرق بين صحة الرواية ودلالة الرواية ، وهما شيان مختلفان ،
لأن الرواية الصحيحة قد تكون خلواً من الدلالة في تاريخ الأمة
أو سيرة العظيم ، وقد تكون الرواية الكاذبة أدل على الأمة
أو على العظيم من كل خبر صحيح .

لهذا لا يصح أن يكون عمل الناقد التاريخي مقصوراً على
إثبات الصحيح وإسقاط غير الصحيح ؛ لأن الخبر الذي له دلالة
نفسية أو دلالة اجتماعية لا يسقط من سجل التاريخ ، وإن كان
مقطوعاً بكذبه أو مشكوكاً فيه ؛ فإنما المهم — جد المهم —
في التاريخ هو ما يدل عليه .

ولندكر مثلاً لذلك ما قيل عن حروب الإمام علي رضي الله عنه

الفروض إنها مخترعة أو أنها نقلت مع المبالغة فيها والزيادة عليها .

فرق إذن بين الصحة والدلالة في الروايات التاريخية .

وفرق آخر - شبيه بهذا الفرق - بين امرين آخرين لا يعطيان حقهما من التفرقة ، وهما الذي وعدم التصديق .
فإذا مر بك خبر مقرر فجزمت بتفقيه فأنت المطالب بالدليل .
ولكنك إذا مر بك خبر من الأخبار فلم تصدقه فأنت الذي تطالب الدليل ، وليس عليك أن تقيم دليلاً لأنك لم تصدق خبراً تعوزه الأدلة ، بل كل ما عليك أن تذكر أسباب الشك أو أسباب عدم التصديق .

وهذا الذي فعلناه فيما روى عن وأد الفاروق لبنت من بستانه ، فإن الرواية ناقصة تبعث الشك ولا تطرد مع سائر الأخبار ، فليس علينا أن نصدقها ولا يقال إذا نحن لم نصدقها إننا مطالبون بدليل أو أننا نفينا كلاماً بغير برهان .

ولعلنا نقرب الفرق بين الأمرين بتشبيه عصرى من مسائلنا المعهودة في الدعاوى اليومية . فلكلام المدعى لا يلزمك ما لم يقم دليلاً عليه ، ولكن حكم المحكمة يلزمك فلا تنقضه أنت إلا بدليل أقوى من أسبابه التي بنى عليها .

ومن الفروق التي نعرض لها في هذا الصدد ذلك الفرق البعيد بين الحوادث كما تدل عليه في ذاتها ، وبين الحوادث كما تدل عليه في تقدير صاحبها الذي تنسب إليه .

ولنضرب لذلك مثلاً من حديث مكتبة الاسكندرية .

فإننا أئمرنا إليها وتبعتها بالأدلة التي تبرىء الفاروق من تيمة إحراقها ، ثم قلنا إن الفاروق لا يلام على إحراقها لو صح أنه أحرقها وهو غير صحيح ؛ لأنه لا يطالب بعلم الفلسفة اليونانية ولا يتبين صلاح تلك الفلسفة من أحوال أهلها . « فقد كانوا على شر حال من الضعف والفساد والجهل والهزيمة والشقاق والتهلاك على سفساف الأمور . فإذا كان عمر غير مطالب بعلم الفلسفة اليونانية أو غير ملوم على قووات الاطلاع عليها ، وإذا كانت أحوال الأمم التي هي أهلها لا تدل على قيمتها بل تسوغ الاعتقاد بخلوها من كل قيمة ، فإن هو الميب في تفكيره إن صح أنه فكر على

لاحظانها في سيرة كل عظيم من عظماء العرب الذين كتبنا عنهم ، ولو أننا أسقطناها لفاتنا أن نفهم حقيقة العظيم كما كان ، وأن نفهم حقيقة كما كان في نظر الناس .

من ذلك في سيرة عمرو بن العاص أننا أوردنا رواية ابن السكبي حيث قال : « لما فتح عمرو بن العاص قيسارية سار حتى نزل غزة ، فبعث إليه عالجها أن ابعث إلى رجلاً من أصحابك أكله ففكر عمرو وقال : ما لهذا أحد غيري ، وخرج حتى دخل على الملح فلكمه ، فسمع كلاماً لم يسمع قط مثله : فقال العالج : حدثني ! هل في أصحابك أحد مثلك ؟ قال : لا تسأل عن هذا ؛ إني هيت عليهم إذ بعثوا بي إليك وعرضوني لما عرضوني له ولا يدرون ما تصنع بي . فأمر له بجائزة وكسوة وبعث إلى البواب : إذا مر بك فاضرب عنقه وخذ مامعه . فخرج من عنده فمر برجل من نصارى غسان فمرقه ، فقال : يا عمرو لقد أحسنت الدخول فأحسن الخروج . ففطن عمرو لما أراده ، ورجع فقال له الملح : ما ردك إلينا ؟ قال : نظرت فيما أعطيتني فلم أجده ذلك يسع بني عمي ، فأردت أن آتيك بمشرة منهم تعطيم هذه العطية فيكون معروفك عند عشرة خيراً من أن يكون عند واحد . فقال : صدقت . أعجل بهم ، وبعث إلى البواب أن خلّ سبيله .
فهذه القصة تذكر ويقال فيها إنها غير مقطوعة بصحتها ، ولكنها تذكر لدلالاتها النفسية ودلالاتها التاريخية . وكذلك فعلنا حين عقبتنا عليها فقلنا « إنها لا تؤخذ على علائها في تفصيلاتها ولا يلزم أن تصح أصولها ولا فروعها ، ولكنها تدل - ولو كانت مؤلفة - على أشياء قريبة من الحقيقة ، بل لا بد أن تكون قريبة منها ، لأن صدق الأخبار عامة لا يستقيم ولا ينتظم بغيرها . فن تلك الأشياء شهرة عمرو بالدخول في أمثال هذه المداخل الموبسة التي يجرب فيها حيلته كما يجرب إقدامه . ومنها أن عرب الشام كان فريق منهم على الأقل ينظر إلى الحرب بين الروم والمسلمين نظر العصبية الجنسية على ما بينهم من الفارق في العقيدة ... الخ » وهكذا فعلنا فيما روينا عن فراسة عمر بن الخطاب وملكانه النيبية واشتهاره بها بين المسلمين . فإن الرواية في هذا المقام تذكر وتشفع بالتعقيب عليها وبيان حكم العلم والتاريخ فيها ، ثم تؤخذ منها دلالاتها على كل فرض من الفروض ، وإن كان بعض هذه